حكم ثبت بنفس الردة ولا يحكم بعتق مدبريه وامهات اولاده لانه حكم يثبت
بالموت ولا يكون الردة حكم الموت الا اذا اتصل به قضاء القاضي فصل في
الغرقى والحرقى والهدمى اذا ماتوا جماعة بينهم قرابة ولا يدري ايهم مات اولا كما اذا غرقوا
في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقف بيت او
قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتاخر في موتهم كانهم ماتوا معا فلا يرث كل واحد منهم
لورثة الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا
وعند مالك يقضى على ذلك في الموطا وكذا عند الشافعي وهو مروي عن ابي بكر وعمر
وزيد بن ثابت كما سنذكره وقال علي وابن مسعود في الروايتين عنهما يرث بعضهم
اي بعض هذه الاموات من بعض الا ما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه فانه لا
يرث منه والا لزم ان يرث كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلانه والسبب ذهب
ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان سبب استحقاق كل منهما ميراث صاحبه هو حياته
بعد موت صاحبه وقد عرف انه حي بيقين فيجب ان يتمسك به بسبب الحرمان
من قبل من فهو مشكوك فيه فلا يثبت الارث بالشك الا فيما ورثه كل منهما
من صاحبه لاجل الضرورة وهي ان يورث احدهما من صاحبه يتوقف على حكم بموت
صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث صاحبه الذي ماتيقن بالضرورة لا يتعدى عن
محلها وفيما عدا ذلك من المال يتمسك فيه بالاصل فانه اليقين لا يزول بالشك
كما في حق الطهارة وملك الحدث او بالعكس ولان سبب استحقاق كل منهما ميراث
صاحبه غير معلوم معينا وما لم يتيقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يثبت الموقوف

Copyright © King Saud University